الصباح الاقتصادية
12
العدد 3696 - السنة الثالثة عشرة
الأربعاء 25 شوال 1441 - الموافق 17 يونيو 2020
Wednesday 17 June 2020 - No.3696 - 13 th Year

مع احتمال تراجعه باقي العام في ظل ضعف الظروف الاقتصادية

«الوطني»: ارتفاع معدلات التضخم إلى أعلى مستوياتها المسجلة منذ أكثر من عامين خلال الربع الأول

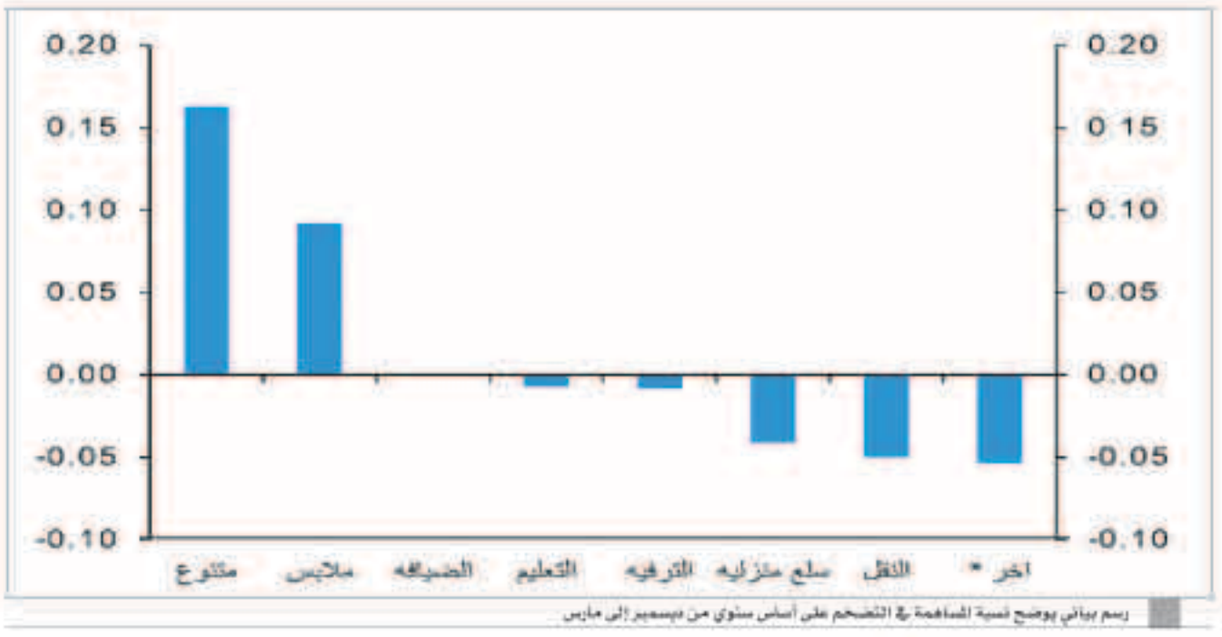

رسم بياني يوضح نسبة المساهمة في التضخم على أساس سنوي من ديسمبر إلى مارس

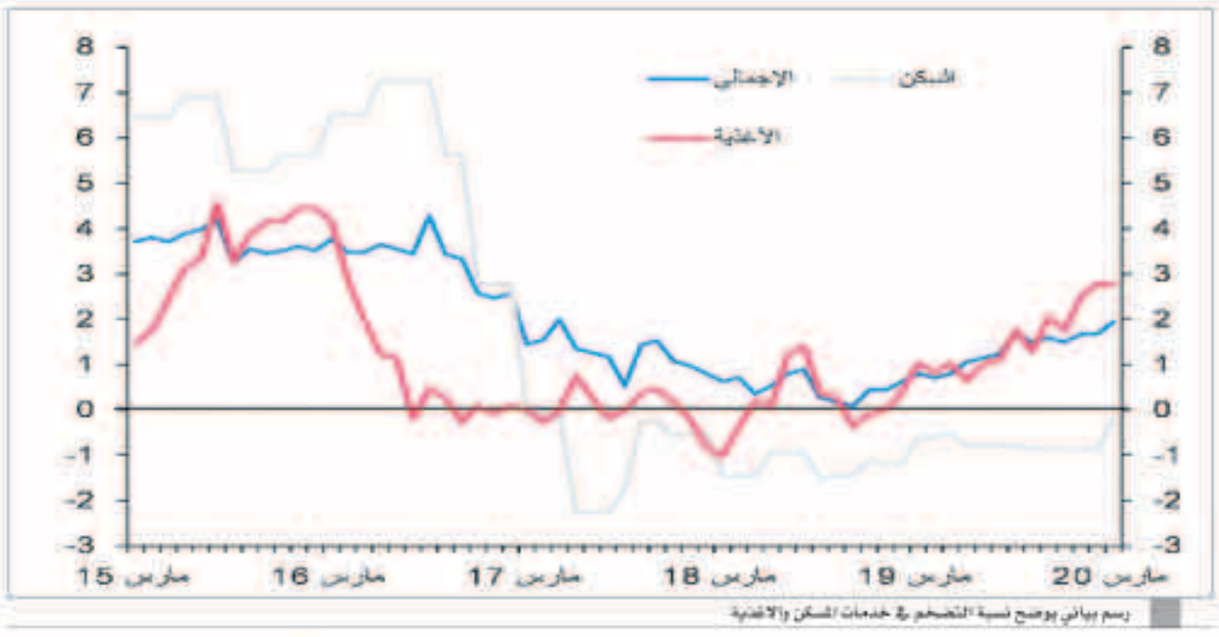

رسم بياني يوضح نسبة التضخم في خدمات السكن والاغذية

الارتفاع حدث مدفوعاً بزيادة أسعار المواد الغذائية وتباطؤ انكماش إيجارات المساكن

معدل التضخم الأساسي يرتفع إلى 3.1 % على خلفية زيادة أسعار قطاعي الملابس والسلع المتنوعة

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ«الوطني» أن معدل تضخم أسعار المستهلكين ارتفع إلى 1.9%، على أساس سنوي، في مارس مقابل 1.7% في فبراير و1.5% بنهاية الربع الرابع من عام 2019. ويرجع ارتفاع معدلات التضخم إلى مزيج من عدة عوامل، من ضمنها ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمفروشات المنزلية ومعدات الصيانة، فضلا عن تراجع معدلات الانكماش في إيجارات المساكن. وسجل معدل التضخم «الأساسي»، الذي يستثني كلا من المواد الغذائية والسكن، ارتفاعا قويا بوصوله إلى مستوى 3.1%، إلا انه تجدر الإشارة إلى انه نظرا لعمليات الحظر على خلفية تفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19-) وإغلاق الأعمال منذ منتصف مارس، فمن المرجح أن يكون قد صادف أخذ العينات الإحصائية بعض الصعوبة مما اثر على دقة البيانات.

تضخم أسعار المواد الغذائية يقفز إلى الأعلى

قفز معدل تضخم أسعار المواد الغذائية من 1.8%، على أساس سنوي، في ديسمبر 2019 إلى اعلى مستوياته المسجلة في أربعة اعوام عند مستوى 2.8% في مارس 2020 بما يعكس جزئيا انخفاض مستوى الأسعار في الفترة السابقة. كما ظل معدل التضخم مرتفعا خاصة ضمن فئة الأسماك والمأكولات البحرية التي تتسم أسعارها بالتقلب (11.2%)، في حين ظلت أسعار المواد الغذائية المستوردة في تراجع، بينما يرجح ان تبقي أسعار المواد الغذائية المحلية ضمن مستويات مقبولة، إذ تخضع أيضا للدعم والرقابة على الأسعار. وبالفعل، كلفت السلطات المحلية جهودها لمنع التلاعب بالأسعار خاصة خلال ذروة تفشي الوباء عندما ادت القيود المفروضة على السفر والمخاوف المتعلقة بنقص المواد الغذائية إلى ارتفاعات حادة في مشتريات السلع الاستهلاكية الرئيسية الأساسية . ومن جهة أخرى، انخفضت تكاليف السكن بنسبة 0.2% على أساس سنوي في مارس وهي أبطأ وتيرة تراجع تشهدها منذ حوالي ثلاثة اعوام مقابل 0.9%- في ديسمبر الماضي. وعلى الرغم من أن معدل تراجع إيجارات المساكن قد يبدو كانه تراجع إلى مستويات متدنية بعد مرور سنوات عديدة من الضعف نتيجة لزيادة العرض في سوق الشقق، إلا ان القطاع قد يشهد على الأرجح موجة جديدة من التراجعات خلال الأشهر المقبلة على خلفية ضعف النمو وانخفاض معدلات الطلب على السكن مع إمكانية تراجع اعداد الوافدين.

ثبات معدلات تضخم المكونات الأساسية

استقر معدل التضخم الأساسي عند مستوى 3.1% على أساس سنوي في شهر مارس، مرتفعا قليلا من مستوى 3.0% المسجلة في ديسمبر في ظل ارتفاع معدل تضخم «السلع والخدمات المتنوعة» (1.5% على أساس ربع سنوي و4.0% على أساس سنوي) والملابس (ارتفاع بنسبة 0.4% على أساس ربع سنوي و2.8% على أساس سنوي)، وهو ما عوض تأثير معدلات التضخم المتدنية للمكونات الأساسية الأخرى مثل النقل (تراجع بنسبة 0.2% على أساس ربع سنوي فيما ارتفع 3.6% على أساس سنوي).

ويعزى ارتفاع تضخم السلع والخدمات المتنوعة بصفة رئيسية إلى صعود أسعار المجوهرات وهو الأمر الذي جاء في الغالب على خلفية ارتفاع أسعار الذهب لعدة أسباب أهمها تفاقم حالة عدم اليقين الاقتصادي خلال الربع الأول. وفي ذات الوقت، يرجع ارتفاع معدل تضخم قطاع الملابس جزئيا إلى انخفاض مستوى الأسعار خلال الفترة المقابلة.

إلا انه في ظل تعرض الإنفاق الاستهلاكي لانخفاض حاد في الربع الثاني من عام 2020 نظرا لفرض تدابير صارمة لاحتواء تفشي الفيروس منذ منتصف مارس (بما في ذلك تطبيق الحظر الكامل لمدة 24 ساعة طوال معظم شهر مايو)، هذا إلى جانب تباطؤ أو تراجع معدلات الإنفاق بتلك القطاعات وغيره من الانفاق الذي قد يؤثر سلبا على الأسعار خلال الأشهر المقبلة.

تضخم أسعار الجملة لا يزال متواضعا

استقر معدل التضخم لأسعار الجملة، والذي يقيس أسعار السلع المتداولة بين المنتجين قبل وصولها للمستهلكين، عند مستوى 0.7% في مارس، دون تغيير عن مستويات شهر ديسمبر . وعلى الرغم من ان تضخم أسعار الجملة لا يعتبر مقياسا كاملا لتكاليف الشركات إلا أن تسجيله لمستويات متواضعة من المقرر أن يحد من الضغوط المفروضة على تجار التجزئة لزيادة الأسعار.

وفي حين كان تضخم أسعار السلع المستوردة ثابتا نسبيا خلال نفس الفترة إلا ان معدل تضخم أسعار السلع المحلية قد تراجع من 0.8% إلى 0.4% فقط مما يشير إلى قلة الضغوط التضخمية التصاعدية لأسعار الجملة المحلية.

تراجع معدل التضخم في عام 2020 على خلفية ضعف العوامل الاقتصادية

نظرا للتداعيات الاقتصادية لتفشي جائحة فيروس كورونا وتأثير ذلك على حجم الطلب من المستهلكين، نتوقع ان يتراجع معدل التضخم عن المتوسط السنوي البالغ 1.1% في عام 2019 إلى 1.0% تقريبا أو أقل من ذلك في عام 2020. ونظرا لهيمنة المخاطر السلبية، بالإضافة إلى ضعف الطلب على السكن نتيجة لإمكانية تراجع اعداد الوافدين، فقد يؤدي ذلك إلى موجة جديدة من تراجع الإيجارات بما ينعكس سلبا على معدل التضخم. بالإضافة إلى ذلك، فقد يستقر معدل تضخم أسعار المواد الغذائية نتيجة للمبادرات الحكومية الساعية لمنع التلاعب بالأسعار خلال فترة تفشي الوباء. وفي ذات الوقت، قد تواجه المكونات الأساسية للتضخم، وخاصة السلع الاستهلاكية كالملابس والسلع المنزلية، ضغوطا تدفعها إلى التراجع. وعلى الرغم من اننا قد نشهد استمرار قوة اداء قطاع السلع المتنوعة وتزايد تكاليف النقل نتيجة لإمكانية رفع أسعار تذاكر الطيران بسبب الطاقة المحدودة لقطاع السفر وتكاليف الاتصالات الناتجة عن الزيادة غير المسبوقة في الطلب على خدمات عقد المؤتمرات عبر الفيديو، إلا أن ذلك قد يقابله انخفاض معدلات التضخم في المكونات الأساسية الأخرى.

«العام» يرتفع 57.05 نقطة

مؤشرات البورصة تحافظ على لونها «الأخضر»

اغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الثلاثاء على ارتفاع مؤشر السوق العام 57ر05 نقطة ليبلغ مستوى 5054ر54 نقطة بنسبة صعود بلغت 1ر14 في المئة.

وتم تداول كمية اسهم بلغت 198ر45 مليون سهم عبر 7427 صفقة نقدية بقيمة بلغت 32ر96 مليون دينار (نحو 112ر06 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 1ر44 نقطة ليبلغ مستوى 4187ر58 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر03 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 122ر75 مليون سهم تمت عبر 3734 صفقة نقدية بقيمة 6ر02 مليون دينار (نحو 20ر46 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الاول 84ر76 نقطة ليبلغ مستوى 5494ر14 نقطة بنسبة صعود بلغت 1ر57 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 75ر69 مليون سهم تمت عبر 3693 صفقة بقيمة 26ر9 مليون دينار (نحو 91ر46 مليون دولار)، في غضون ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 10ر13 نقطة ليبلغ مستوى 4076ر14 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر25 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 80ر98 مليون سهم تمت عبر 2799 صفقة نقدية بقيمة 4ر7 مليون دينار (نحو 15ر98 مليون دولار).

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (وثاق) و(تجارة) و(الخليجي) و(المستثمرون) اما شركات (السلام) و(رمايه) و(الدولي) و(اهلي متحد) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (المساكن) و(السلام) و(المال) و(التخصيص) الأكثر انخفاضا.

العجمي: إنجاز مشروع معالجة الغازات الحمضية بمصفاة ميناء الأحمدي

أعلنت شركة البترول الوطنية الكويتية عن انتهاء العمل في مشروع مصنع معالجة الغازات الحمضية بمصفاة ميناء الأحمدي التابعة للشركة والذي سيقوم بمعالجة الغازات والمكثفات الحمضية التي تنتجها شركة نفط الكويت من حقولها الواقعة غربي البلاد.

وقال نائب الرئيس التنفيذي للمشاريع والناطق الرسمي للشركة عبدالله العجمي إن هذا المشروع سوف يسهم في تحقيق أحد أهم أهداف استراتيجية مؤسسة البترول الكويتية والمتمثل في خفض الانبعاثات الغازية الضارة بالبيئة الى اقل من 1 في المئة.

وأوضح أن المشروع سيؤدي إلى خفض نسبة انبعاثات غازات اكاسيد الكبريت إلى الحد المسموح به وفق معايير الهيئة العامة للبيئة وتحويل كبريتيد الهيدروجين إلى مادة الكبريت ومن ثم إرسالها إلى مرافق مناولة الكبريت لغرض التصدير فيما يتم إرسال الغازات والمكثفات المعالجة إلى مصنع الغاز لزيادة الطاقة الانتاجية والمساهمة في إنتاج المزيد من منتجات الغاز المتنوعة.

وبين أن مرونة الطاقة الإنتاجية تعد من المميزات الرئيسية لهذا المشروع مشيرا في هذا الصدد إلى أن كمية إنتاجه تصل إلى 146 مليون قدم مكعبة يوميا من الغاز الحمضي في حال كانت نسبة كبريتيد الهيدروجين 5 في المئة وتزداد هذه الكمية إلى 231 مليون قدم مكعبة يوميا في حال كانت نسبة كبريتيد الهيدروجين 5ر2 في المئة بالإضافة إلى إنتاج 39 الف برميل يوميا من المكثفات الحمضية.

وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في الوكالة

الغانم: بنك وربة يطرح صكوكاً بـ 150 مليون دينار

ثقة المستثمرين مستمدة من سجل النجاح الحافل للبنك ما يجعل الصكوك فرصة استثمارية آمنة وجذابة

طرح الصكوك على ثلاث مؤسسات مالية كويتية «بيتك» و«بوبيان» و«برقان» وقريبا الإدراج في «يورونكست دبلن»

شاهين الغانم

أعلن بنك وربة عن طرح صكوك بقيمة 150 مليون دينار كويتي، وهي صكوك غير مضمونة، مصنفة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في الوكالة ضمن مظلة برنامج إصدار الصكوك بقيمة التي لا تتجاوز 2 مليار دولار أمريكي.

وأوضح الرئيس التنفيذي في بنك وربة شاهين حمد الغانم في بيان صحافي صادر عن البنك بان بنك وربة يعتبر أول مؤسسة مالية إسلامية في دولة الكويت، تقوم بإصدار صكوك بالدينار الكويتي، موضحا أن هذا الإصدار الذي يعتبر كمعيار للمصدرين في المستقبل، يعكس نجاح الثقة في قوة الاقتصاد الكويتي، والقطاع المصرفي رغم التحديات التي تفرضها جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد19) على الاقتصاد العالمي.

وذكر الغانم ان الصكوك تم طرحها على ثلاث مؤسسات مالية كويتية هي: بيت التمويل الكويتي «بيتك» ، وبنك بوبيان، وبنك برقان على أن يتم إدراجها في «يورونكست دبلن» قريبا، مشيرا إلى أن الصكوك ذات الخمس سنوات، تم تسعيرها بمعدل متغير بواقع 100 نقطة أساس، فوق سعر الخصم، من بنك الكويت المركزي ، مما أدى إلى الحصول على سعر مبدئي – بنسبة 2.5% ، لافتا إلى أن هذا الإصدار الذي نعتز ونفتخر به، ويعكس ثقة المستثمرين في أداء البنك واستراتيجيته وكما يمثل نجاحا كبيرا للصناعة المالية الاسلامية، والبيئة الاستثمارية المتوفرة في دولة الكويت، رغم التحديات التي يتم مواجهتها حاليا، بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد19). وقام المنسق العالمي (GlobalCoordinator) شركة بيتك كابيتال بترتيب هذا الإصدار الأول بالدينار الكويتي لبنك وربة والتنسيق مع المؤسسات المالية والجهات الرقابية والقانونية لإنجاح هذا الإصدار. و تم تفويض كل من بيتك كابيتال و بنك بوبيان كمدراء للإصدار الرئيسيين ومدراء للإكتتاب (Joint Lead Managers and Bookrunners)، كما شاركتهم شركة كامكو للاستثمار كمدير اصدار رئيسي (Joint Lead Manager). واشاد الغانم بتعاظم أهمية الصكوك في السنوات الأخيرة، كإحدى الأدوات الاستثمارية التي يقبل عليها المستثمرون، في مختلف انحاء العالم، والتي اثبتت اهمية ادوات التمويل الإسلامي، بين مختلف الأدوات الاستثمارية العالمية، معربا عن تفاؤله في ظل هذه المعطيات سواء التي تتعلق ببنك وربة، وآفاقه المستقبلية، او ما يتعلق بالصكوك، متوقعا أن ينجح البنك في تغطية الاكتتاب وتحقيق المستهدف. وافاد بأن جميع المؤشرات، تشير إلى استمرار نمو الطلب على الأدوات المالية، والاستثمارية الإسلامية، استناداً إلى معدلات النمو في العقدين الأخيرين، وتوقعات استمرارها بالوتيرة الإيجابية نفسها، لافتا الى أن «وربة» يعيد عن المؤثرات العالمية، خاصة وأن البنك يركز محليا بقوة، ونجح في اكتساب ثقة كبيرة على الصعيد المحلي من العملاء، وعالميا من المستثمرين العالميين بعد التغطيات الناجحة للصكوك التي شارك في طرحها، او التي ادارها خلال الفترات الماضية.

ومضى الغانم قائلا: إن بنك وربة عمد إلى تكييف استراتيجيته، لتلبية الاحتياجات الجديدة، والمتطورة لعملائه ، الأمر الذي مكننا من الحفاظ على عملائنا، وتحقيق نمو مرض على مستوى عدد العملاء والربحية مضيفا أن « وربة» يسعى دائما لتغطية أغلب المنتجات الاستثمارية المطروحة في السوق، وفق المنهج الشرعي آخذا في الاعتبار ميول، ورغبات عملائنا، والوضع الاقتصادي للاسواق ، وانسجاما مع ما رصدناه من تغير في الفكر الاستثماري للعملاء ، اتجهنا لتوفير حلول استثمارية، تعكس الثقة في أداء البنك، واستراتيجيته التي تتضمن دفعًا قويًا إلى القطاع المصرفي الرقمي التي تناسب هذه المرحلة».

وفي نهاية تصريحه، أعرب الغانم عن تقديره لبنك الكويت المركزي، وهيئة أسواق المال، لدعمهما ليس فقط في الحصول على الموافقات المطلوبة، لهذا الإصدار الاول من نوعه في دولة الكويت، ولكن أيضا لتسهيل بيئة تنظيمية مواتية، لتطوير سوق رأس المال في دولة الكويت، والذي يعد ضرورة حتمية لتنمية الاقتصاد الكويتي على المدى الطويل ، مواصلا شكره وتقديره لمجلس إدارة البنك، وهيئة الرقابة الشرعية لقيادتهما وتوجيهاتهما الحكيمة التي مكنتنا من نجاح هذا الإصدار .

المنسق العالمي «بيتك كابيتال» قام بترتيب الإصدار الأول بالدينار الكويتي لبنك وربة

تسعير الصكوك بواقع 100 نقطة أساس فوق سعر الخصم المعلن من البنك المركزي